



الجامعة الوطنية للتعليم، FNE

Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE

Tasdaguet Tanamurt n Usslmd +٢٠١٥٤٦٨٠٩٤٧ | ٨٣٥٣٢٨

اللجنة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولى

هاتف: +212662075277 ، هاتف ثابت وفاكس: +212808596090

facebook.com/taalim.org.fne youtube.com/c/taalimorgfne taalim.org instagram.com/taalim.org.fne Fne_Bn@yahoo.fr

Compte bancaire FNE: Banque Populaire 181810211168465562000653 Diour jamaa Rabat

العنوان: FNE، رقم 3 مكرر، شارع طونkan، دبور الجامع، الرباط -

الجامعة الوطنية للتعليم FNE من النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية بالمغرب

الجامعة الوطنية للتعليم FNE عضو اتحاد النقابات العالمي FSM الممثل لـ 105 مليون عامل بـ 130 دولة.

الرباط في 9 ماي 2023

بيان العام للملتقى الوطني لمربيات ومربي التعليم الأولى

انعقد الملتقى الوطني الثاني لمربيات ومربي التعليم الأولى "العمومي" في إطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي في سياق وطني يعيش فيه قطاع التعليم واقع التأزيم واليأس مع بلوغ الحوار القطاعي النفق المسود جراء رفض وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولى والرياضة الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة لشغيلة التعليم وإصرارها على مخططات طبع القطاع بالهشاشة المرتبطة بكل أوجه التعاقد المسؤول وعدم الاستقرار في الوظيفة، استجابة لإملاءات المؤسسات المانحة للقرصنة غير الشرعية والتي تفرض شروطها القاسية على الدولة وتكتوي بنارها طبقة العمال وقطاع الوظيفة العمومية وضمنها التعليم العمومي، في مقابل التشجيع والامتياز لقطاع الخاص الجشع. وفي النقاش حول النظام الأساسي الجديد الذي انكشفت معالمه أخيرا مع مسودة اتفاق 14 يناير 2023 أبرزت فيه الدولة عبر وزارتها في التربية الوطنية والتعليم الأولى والرياضة توجهها نحو التقشف والخوصصة والتقييد، اقتنعت من خلال الهياكل التقريرية للجامعة الوطنية للتعليم FNE بموقف عدم التوقيع على الاتفاق التراجمي ولكونه أيضا لا يطور إيجابا النظام الأساسي الحالي 2003 بالشكل الذي يضع حدا للاختلالات ويصحح الأضرار الناتجة عن المراسيم التعديلية التي أجريت عليه ولا يستجيب لطلبات نساء ورجال التعليم بجميع فئاته وضمنها مربيات ومربي التعليم الأولى "العمومي"، إذ لم تتفاعل الوزارة مع المطلب الملحق للجامعة بإدماج هذه الفئة ضمن النظام الأساسي الجديد، بالرغم من مكانتها المتميزة ولأدوارها الهمامة بالقطاع باعتبار التعليم الأولى قاعدة أساسية صلبة لأي مشروع تطوير وعصرينة المنظومة التربوية. وبالمقابل وقف الملتقى على إصرار الوزارة فرض التعاقد المسؤول على العاملات والعاملين بالتعليم الأولى بفتح أبواب التعليم الأولى "العمومي" مشرعة في وجه الشركات المستثمرة في التعليم والتي تظهر في ثوب الجمعيات المدنية والشراكة والمؤسسات الحديثة المستفيدة من الميزانيات الضخمة المحولة من القرصنة الممنوعة من أجل برامج التعميم والتطوير دون أن تتعكس على الوضع الاجتماعي والوظيفي لمربيات ومربي التعليم الأولى.

إن السياق الذي جرى فيه الإعداد للملتقى تميز أيضا باستمرار كل مظاهر الboss والقهرا، وقد سجل أبرزها من خلال النقاش حول الوضع العام للقطاع وظروف اشتغال العاملات والعاملين بالتعليم الأولى نجملها في:

- 1) تدني الأجور وتسقيفها في الحد الأدنى للأجر في أحسن الأحوال في غياب تام لأي تعويضات؛
- 2) استمرار اعتماد نظام الأسطر في صرف المستحقات ينبع عنه انتظار التسوية المالية لمدد طويلة تتجاوز أحيانا مدة سنة مع تسجيل حالات لم تلتقط أجورها منذ 2021؛

3) اقطاع مبالغ من أجور المربيات بعد تحويلها إلى حسابات الجمعيات بمبرر واجبات التصريح بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS بدل تكفل الجهات المشغلة بذلك بناء على مضامين مدونة الشغل العلية وبنود اتفاقيات الشراكة؛

4) عدم التصريح الكامل والفعلي بالمربيات والمربيين، من طرف المشغلات والمشغلين، في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتحايل على التشريعات الشغيلية، مما يحرم من الاستفادة الفعلية المستحقة أثناء التطبيق ويفاقم تأزم الوضعية المالية والاجتماعية لمربيات ومربي التعليم الأولى "العمومي"؛

5) التذكر لسنوات الخدمة والتجربة المهنية لعدد من المربيات والمربيين غير الحاملين/ات لشهادة الباكالوريا وحرمانهم/هن من الشغل ومن تقلد مهام الإشراف ببعض المؤسسات والجمعيات؛

6) التلاعب بغرض النصب على المستحقات المالية واستغلال المربيات والمربيين بالباء في توقيع عقود الشغل خلال شهر دجنبر بالرغم من بداية العمل خلال شهر شتنبر ما يجعل أجور شهور شتنبر وأكتوبر ونونبر في مهب الريح؛

7) فرض الجمعيات للقيام بمهام وأعباء زائدة غير مهام التدريس كالنظافة والإزامية التكوين بدون التعويض عن التنقل والتغذية، ما يستنزف مالية المربيات والمربيين الهزيلة أصلا؛



(8) التضييق على حق الانتماء النقابي والممارسة للفعل النضالي داخلها عبر التهديد بالطرد من العمل والتنقيل التعسفي وتسيد الحكرة والإذلال في استغلال حقير للشاشة السفلية خاصة مع غياب ضمانات الاستمرار في الشغل بسبب العقود المحددة الأجال وعقود الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكافاءات Anapec المعتمدة في التواطؤ على الحق في التوظيف العمومي؛

(9) ابتزاز مسؤولي بعض الجمعيات لمربين والمربين باستخلاصهم مبالغ من أجورهن/هم الهزلة دون وجه حق، تصل في حالات إلى 250 درهم عن كل شهر (1500 درهم في الشطر الواحد) بمبرر تقاسم الاستفادة. إن الملتقى الوطني وبعد وقوفه الدقيق بالدرس والتحليل على أوضاع شغيلة التعليم الأولى داخل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولى والرياضة التي لا ترتبط بهذا السلك سوى بالاسم ومن أجل تصحيح الاختلالات المسجلة وقناعة من الجامعة الوطنية للتعليم FNE بالدور الريادي لمربين والمربين داخل منظومة التربية الوطنية وبأهمية التعليم الأولى كقاعدة للتطوير والعصرنة والارتقاء بتعليمينا العمومي إلى مصاف الدول الرائدة تعليمها فعلياً وانطلاقاً من نضالها المبدئي من أجل تعليم عمومي مجاني وعصري موحد لجميع بنات وأبناء الشعب المغربي من التعليم الأولى إلى العالي فإنه يجدد طرح مطالبه كما يلي:

1. تجديد المطالبة بإدماج مربين ومرببي التعليم الأولى "العمومي" ضمن النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولى والرياضة وفي إطار الوظيفة العمومية كحل جزري لا محيي عنه للنهوض بتعليمينا العمومي وبنائه على أسس صلبة وإناء وساطة الجمعيات المدنية المستثمرة في التعليم كعنوان تبديد المال العمومي الموجه لتطوير التعليم الأولى؛

2. الرفع من أجور العاملات والعاملين بسلك التعليم الأولى إلى 5000 درهم دفعه واحدة وصافية بالترتيب في السلم 10 الدرجة الثانية، حتى تتناسب مع الأدوار الهمامة والأساسية لهذه الفئة في المنظومة مع اعتبار سنوات الأقدمية والخبرات ومعادلتها واعتبار حاملي/ات الشواهد والdiplomas؛

3. التصريح الفعلي بالمربيات والمربين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS وتفعيل المحاسبة في حق كل من سولت له نفسه العبث بمصير شغيلة التعليم الأولى والتحايل على التشريعات السفلية؛

4. التعجيل بالتسوية المالية للمستحقات المالية العالقة وعدم تحملي أي مسؤولية تقصير أو عشوائية، للمربيات والمربين، في تدبير صرف الأجور والتتصريح بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ودعوة وزارة التربية الوطنية وأكاديمياتها الجهوية للتربية والتقويم ومديرياتها الإقليمية إلى تحمل المسؤولية تجاه مستحقات المربيات والمربين؛

5. المطالبة باحترام حق الانتفاء النقابي وممارسة الحريات النقابية المكفولة دستورياً وتضمنها المواثيق الدولية التي صادقت عليها الدولة، والكف عن التضييق الرامي إلى تكريس واقع الحكرة والإذلال الذي تعيشه الفئة؛

6. إعادة المطرودين/ات من العمل بسبب النشاط النقابي أو لانسحاب الجهة المشغلة من المشروع وإقرار تعويضات لهم/هن، مع تفعيل التعويض عن فقدان الشغل، وخلق الضمانات اللازمة لفرض استمرار الشغل؛

7. الاستمرار في النضال الديمقراطي والصادق في خدمة التعليم العمومي عموماً والتعليم الأولى بشكل خاص لانتزاع الحقوق والمطالب العادلة والمشروعة للعاملين/ات به بكل الأشكال النضالية الممكنة وبلا هوادة؛

وفي نهاية أشغال الملتقى الوطني لمربين ومرببي التعليم الأولى "العمومي" في إطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE تم تجديد عضوات وأعضاء اللجنة الوطنية (السكرتارية الوطنية سابقاً) التي ستشرف على تنبع الملف المطابي لشغيلة التعليم الأولى والنضال من أجل تحقيقه تحت إشراف المكتب الوطني. وفي ما يلي تشكيلة اللجنة الوطنية:

1- المنسق الوطني: بويمزكان مراد 0607931038

نوابه: 2- حلمون فيصل، 3- العيادي زليخة، 4- رزقي يونس؛

5- أمين المال: الطويل عبداللطيف، 6- نائبته: النوري لبنى؛

7- المقرر: المباركي مراد، 8- نائبه: لحر حنان؛

المستشارون والمستشارات المكلفوون/ات بهم: 9- شتوان هند، 10- رمضان الهمام، 11- دوبيبة حسانة، 12- كمال خديجة، 13- الخواوا عتيقة، 14- المرابط هند، 15- علوت سعاد، 16- زروال وسام، 17- خبيرة محمودة، 18- أكداش مريم، 19- فاهم إحسان، 20- بفید رشید، 21- فلاق محسن.



عاشت وحدة شغيلة التعليم الأولى في مواجهة التضييق والحكمة والتمثيل
عاشت الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي نقابة جماهيرية وحدوية ديمقراطية تقدمية مستقلة ومتضامنة
عن الملتقى الوطني لمربين ومرببي التعليم الأولى في إطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE